Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 36

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/09/26-20)

العدد 2020/36

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/36

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري؛ توزيع التسهيلات وفقاً للجهة المقترضة متضمنة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية.
- تطور معدل التضخم في شهر أيلول من عام 2019.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ رفع قيمة الوجبة الوقائية اليومية ، والإسراع بالإعلان عن مسابقة للتعاقد مع المسرحين من خدمة العلم، واعتماد الخطة الإنتاجية الزراعية.
- مصرف سورية المركزي؛ استحقاق شهادات الإيداع بالليرة السورية الإصدار رقم 1 لعام 2020.

❖ الاقتصادات العربية:

- المغرب؛ استقرار سعر الفائدة في شهر أيلول من عام 2020.
- لبنان؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020.

❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو؛ تراجع نشاط قطاع الخدمات في شهر أيلول من عام 2020، ونمو مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر أيلول من عام 2020 إلى أعلى مستوى خلال عامين.
- فرنسا: انخفاض عدد العاطلين عن العمل في شهر آب من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كل من؛ طلبيات السلع المعمرة بأقل من المتوقع في شهر آب من عام 2020، ومبيعات المنازل الجديدة بأكثر من المتوقع في شهر آب من عام 2020، ومطالبات البطالة في شهر أيلول من عام 2020.
- المملكة المتحدة؛ تراجع إنتاج السيارات في شهر آب من عام 2020.
- روسيا؛ تباطؤ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في شهر آب من عام 2020.
- الصين؛ ثبات السياسة النقدية في شهر أيلول من عام 2020.
- اليابان؛ ارتفاع مؤشر النشاط الصناعي في شهر تموز من عام 2020.
- أستراليا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر تموز من عام 2020.
- ماليزيا؛ انخفاض الفائض التجاري في شهر آب من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة، الحلول الرقمية لمؤسسات الأعمال الصغيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ ما هي الآثار الاقتصادية لسياسات احتواء جائحة Covid-19؟ دليل من السويد.
- صندوق النقد الدولي؛ إدارة المخاطر المالية من الشركات المملوكة للدولة.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- المغرب: اقتصاد متنوع غني بالموارد.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,470.49 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,494.21 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 23.72 ليرة سورية (بمعدل 1.5%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

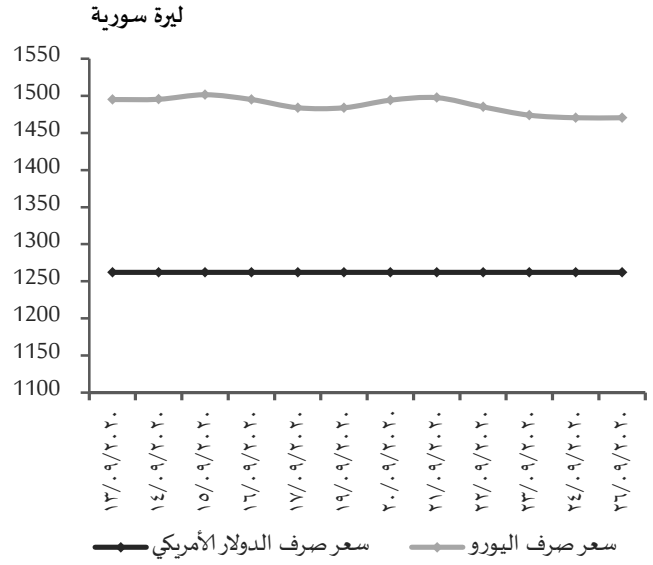

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,456.00 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,487.10 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 31.10 ليرة سورية (بمعدل 2.09%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

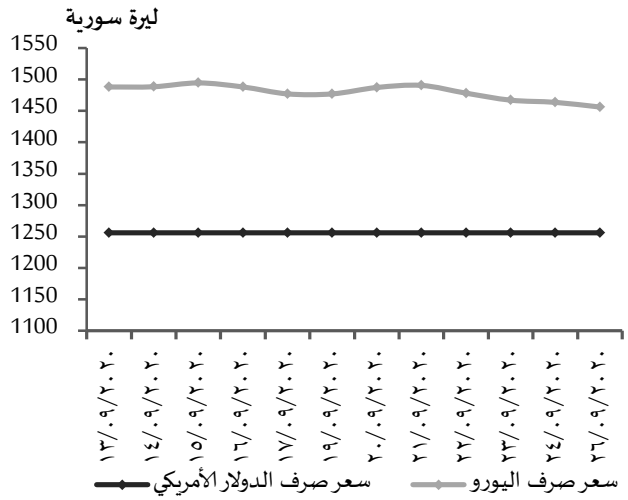

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 97,714 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 96,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 857 ليرة سورية (بمعدل 0.88%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 114,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 113,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 1,000ليرة سورية (بمعدل 0.88%) (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 52.52 دولار أمريكي إلى 1,860.05 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 2.75%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

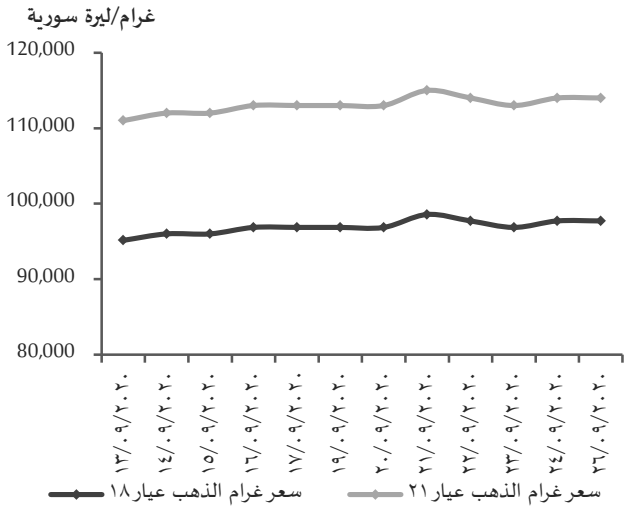

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع التسهيلات وفقاً للجهة المقترضة متضمنة التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية:

شهدت التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف 3,392.3 مليار ليرة سورية في نهاية أيار عام 2020 مقارنةً بـ 2,849.3 مليار ليرة سورية عام 2019 أي بمعدل نمو قدره 19.1%. حيث ازدادت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي بمقدار 64.5 مليار ليرة سورية في نهاية أيار عام 2020 بمعدل نمو 5.3% لتبلغ حوالي 1,272.2مليار ليرة سورية، بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019 البالغ 1,207.7مليار ليرة سورية، أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد ارتفعت بمقدار 344 مليار ليرة سورية بمعدل نمو قدره 22.6% لتصل إلى 1,866.9 مليار ليرة نهاية أيار عام 2020، بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019 البالغ 1,522.8 مليار ليرة سورية، أيضاً ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية (قطاع عام إداري) بصورة ملحوظة بمقدار 134.3 مليار ليرة سورية بمعدل نمو قدره 112.9% لتصل إلى 253.2 مليار ليرة سورية في نهاية أيار عام 2020، بالمقارنة مع 118.9 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019.

ومن الشكلين رقم (4 و5) نلاحظ توّزع التسهيلات الممنوحة وفقاً للجهة المقترضة في نهاية أيار من عام 2020، حيث استحوذت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص على الحصة الأكبر بنسبة 55% من إجمالي التسهيلات

الشكل رقم 4 توزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة حتى شهر أيار من عام 2020

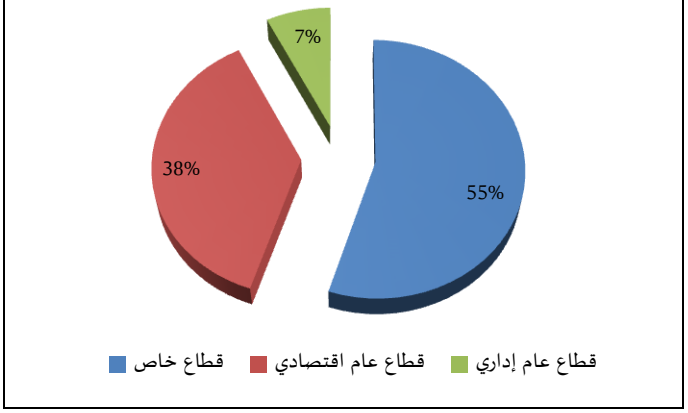

الشكل رقم 5 توزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة لعام 2016

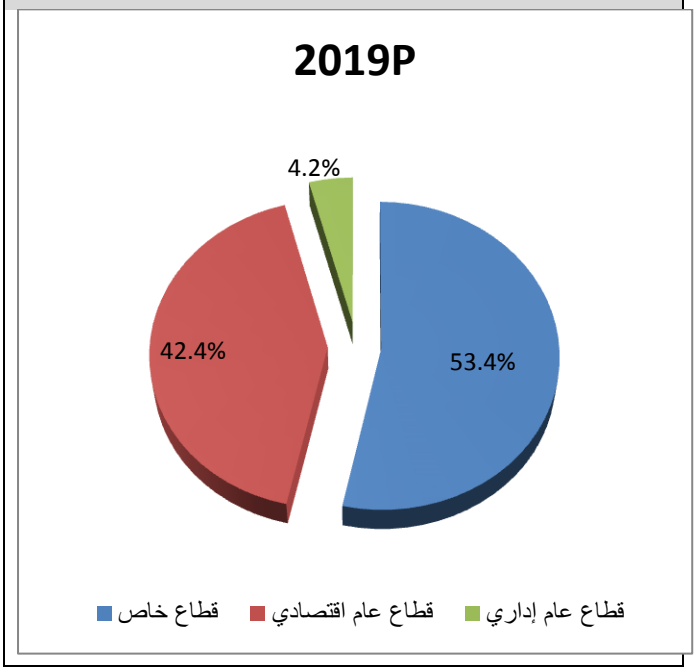

تطور معدل التضخم في تشرين الأول من عام 2019:

بلغ معدل التضخم 10.66% حتى الشهر العاشر من العام 2019، مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2018، التي بلغ معدل التضخم خلالها 0.47% مرتفعاً بمقدار 10.19 نقطة مئوية، وصل معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) في شهر تشرين الأول من عام 2019 إلى 17.03% مرتفعاً بمقدار 15.42 نقطة مئوية، مقارنةً مع شهر تشرين الأول من عام 2018 الذي سجل فيه معدل التضخم 1.61%، ومقارنةً بالشهر السابق؛ أي مع معدل التضخم السنوي (Y-o-Y) المسجل في شهر أيلول من عام 2019 البالغ 16.34%، فقد ارتفع بمقدار 0.69 نقطة مئوية.

أما بالنسبة لمعدل التضخم المحسوب على أساس شهري (M-o-M)، فقد سجل 0.82% في شهر تشرين الأول من عام 2019 منخفضاً بمقدار 3.32 نقطة مئوية عن معدل التضخم المحسوب على أساس شهري والمسجل في شهر أيلول من عام 2019 البالغ 4.14%.

الشكل رقم 6 تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في سورية

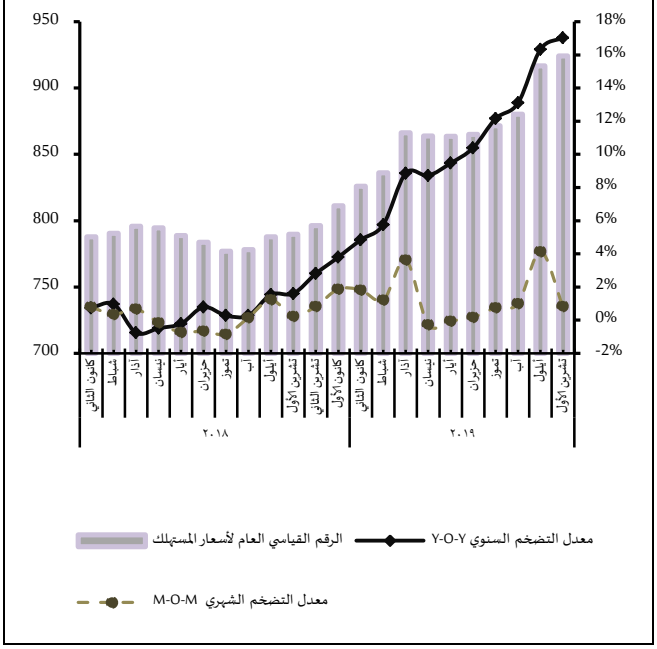

المصدر: مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 7,340.40 نقطة مقارنةً بمستوى 7,355.33 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.20%، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسهم 4 شركات هي: بنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض بلغت 19.54%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض بلغت 2.65%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.21%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 0.34%، بينما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 280 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 229 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 366 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 227 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 420 صفقة مقارنةً بـ 405 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 7 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

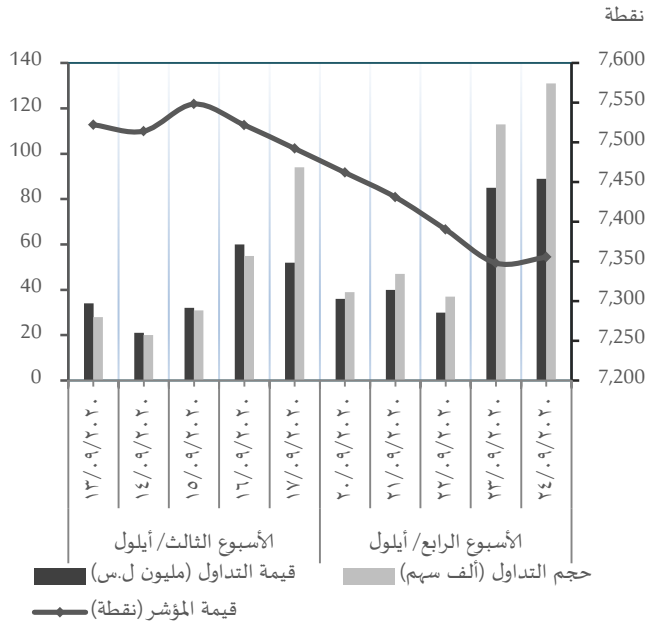

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

رغم سيطرة قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 70.46% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 90.61% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.08% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.69% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 28.43% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.39% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الاتصالات والزراعة والخدمات.

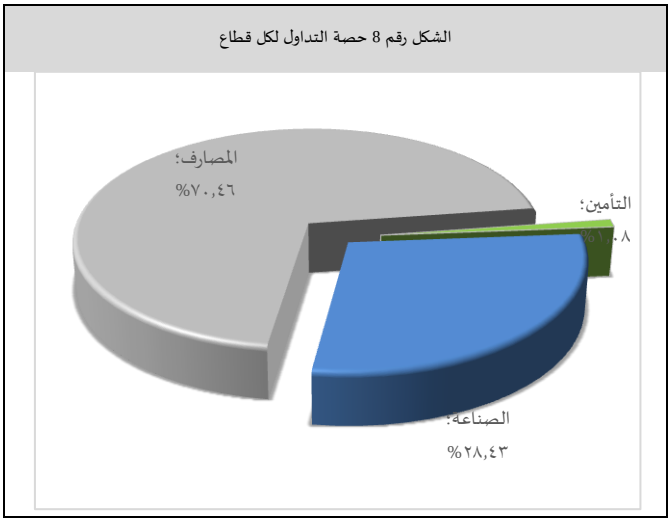

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 25.94% وحجم تداول 75,396 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 23.53% وحجم تداول 121,465 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 15.23% وحجم تداول 51,934 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 14.25% وحجم تداول 37,297 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 5.94% وحجم تداول 23,594 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 5.47% وحجم تداول 22,801 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 4.90% وحجم تداول 12,921 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 1.62% وحجم تداول 5,245 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1% وحجم تداول 5,979 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ رفع قيمة الوجبة الوقائية اليومية، والإسراع بالإعلان عن مسابقة للتعاقد مع المسرحين من خدمة العلم، واعتماد الخطة الإنتاجية الزراعية:

وافق مجلس الوزراء على رفع قيمة الوجبة الغذائية الوقائية اليومية المخصصة للعاملين المستحقين لها في الجهات العامة، حيث يستفيد منها 131 ألف عامل بمبلغ إجمالي إضافي قدره نحو 9 مليار ليرة سورية سنوياً.

طلب المجلس تسريع خطوات الإعلان عن مسابقة للتعاقد مع المسرحين من خدمة العلم مع إعفائهم من الامتحان الشفهي والاقتصار على الامتحان المؤتمت إضافة إلى السماح لهم بتسجيل ثلاث رغبات تتضمن الجهات التي يرغبون العمل فيها.

اعتمد مجلس الوزراء الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2020-2021 وبحث تأهيل معمل مسكنة تمهيداً لإعادة إدراج زراعة الشوندر السكري في الخطة الزراعية للعام القادم، حيث كلف الوزارات المعنية التعاون مع الاتحادات ذات الصلة لوضع رؤية من أجل تطوير القطاع الزراعي إلى جانب وضع برنامج زمني لشق طرقات زراعية في المناطق الحراجية التي تعرضت للحرائق في سهل الغاب بالتزامن مع إعادة تشجيرها لدعم جهود تنمية المنطقة كما وافق على استلام الأقطان للموسم الحالي من الحسكة وبعض المناطق في الرقة ودير الزور دون التقيد بشهادة المنشأ.

أكد المجلس ضرورة استكمال إجراءات تعميم آلية توزيع الخبز عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية في كل المحافظات، كما وافق على تمويل مشروع رفع التلوث عن نهر بردى من خطة إعادة الإعمار وجدد التأكيد على دعم دوائر الصحة المدرسية وتوفير ما يلزمها ومتابعة عملية الرصد التي تقوم بها فرق التقصي في المدارس.

وافق المجلس على إعادة افتتاح صالات التعازي مع التشدد بتطبيق الإجراءات الاحترازية للتصدي لوباء Covid-19.

مصرف سورية المركزي؛ استحقاق شهادات الإيداع بالليرة السورية الإصدار رقم 1 لعام 2020:

قام مصرف سورية المركزي بتاريخ 2020/09/23 بإيفاء الالتزامات المترتبة عليه بخصوص شهادات الإيداع بالليرة السورية الإصدار رقم 1 لعام 2020 تاريخ 2020/03/24 والتي تم إصدارها بموجب قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 414/ل. تاريخ 2020/02/27 وفق طريقة مزاد السعر الموحد للمصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية

السورية وبقيمة اسمية 100 مليون ليرة سورية للشهادة ولأجل ستة أشهر، وبنتيجة أعمال المزاد بلغ سعر الفائدة السنوي (سعر الاقتطاع) 6.50%.

إذ تم تحويل القيم الاسمية للشهادات التي استحقت بتاريخ 2020/09/23 إلى حسابات الجهات المالكة لها، وعليه تعد الشهادات المخصصة لهم بموجب الإصدار رقم 1 لعام 2020 مطفأة حكماً، حيث تم تثبيت عملية إطفائها على سجل الملكية لشهادات الإيداع بالليرة السورية الممسوك لدى مديرية الدين العام والأوراق المالية -مصرف سورية المركزي.

ويبين الجدول الآتي ملخص عن استحقاق شهادات الإيداع بالليرة السورية -الإصدار رقم 1 لعام 2020.

عدد المصارف المستحقة لقيم الشهادات	إجمالي عدد الشهادات المستحقة	إجمالي القيمة الاسمية للشهادات المستحقة	سعر الفائدة السنوي	أجل الشهادة	تاريخ الاستحقاق
8	922	92,200,000,000	%6.50	ستة أشهر	2020/09/23

الاقتصادات العربية:

المغرب؛ استقرار سعر الفائدة في شهر أيلول من عام 2020:

أبقى بنك المغرب سعر الخصم دون تغيير عند 1.5% في اجتماعه في شهر أيلول من عام 2020، وسط تدهور التوقعات الاقتصادية وانخفاض الضغوط التضخمية، حيث اعتبر صانعو السياسات أن شروط تمويل الاقتصاد ستبقى مناسبة بعد سَن مجموعة من التدابير للتخفيف من تأثير الوباء Covid-19، حيث أشار بنك المغرب إلى أن أسعار المستهلكين انتعشت بنسبة 0.9% في آب من عام 2020 مدفوعةً بتقلب أسعار المواد الغذائية، لكن من المتوقع أن يبقى التضخم منخفضاً، بمتوسط 0.4% في 2020 (مقابل 1% المقدرة في شهر حزيران من عام 2020) قبل أن يتسارع بصورة معتدلة إلى 1% في عام 2021، ومن المتوقع الآن أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 6.3% في عام 2020 (مقارنةً بانكماشه بنسبة 5.2% المقدرة في حزيران من عام 2020).

لبنان؛ ارتفاع التضخم السنوي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 120.03% في شهر آب من عام 2020، من 112.39% في الشهر السابق من العام ذاته، بسبب تصاعد الأزمة الاقتصادية والمالية، والانخفاض المستمر في قيمة الليرة اللبنانية وسط الأزمة السياسية. وهو أعلى معدل تضخم منذ أعقاب الحرب الأهلية في البلاد قبل ثلاثة عقود، على أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 3.16% في شهر آب من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 11.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

تراجع نشاط قطاع الخدمات في شهر أيلول من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في منطقة اليورو إلى 47.6 في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 50.5 في الشهر السابق من العام ذاته، وأقل من توقعات السوق عند 50.5، يعزى هذا الانخفاض إلى عودة ارتفاع معدلات الإصابة بسبب جائحة Covid-19.

نمو مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر أيلول من عام 2020 إلى أعلى مستوى خلال عامين:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو ليصل إلى 53.7 في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 51.7 في الشهر السابق من العام ذاته، متجاوزاً بذلك توقعات السوق عند 51.9، وهي أكبر زيادة في المؤشر منذ شهر آب من عام 2018.

فرنسا: انخفاض عدد العاطلين عن العمل في شهر آب من عام 2020:

انخفض عدد الأشخاص المسجلين على أنهم عاطلون عن العمل في فرنسا بمقدار 171.0 ألفاً في شهر آب 2020 مقارنة مع الشهر السابق ليصل إلى 3.622 مليون شخص، حيث يواصل سوق العمل التعافي من صدمة وباء covid-19.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع طلبيات السلع المعمرة بأقل من المتوقع في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت الطلبيات الجديدة للسلع المعمرة المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.4% على أساس شهري في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بانخفاض بنسبة 11.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وأقل من توقعات السوق بزيادة بنسبة 1.5%.

ارتفاع مبيعات المنازل الجديدة بأكثر من المتوقع في شهر آب من عام 2020:

ارتفعت مبيعات المنازل الجديدة للأسرة الواحدة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4.8% عن الشهر السابق ليبلغ 1,011 ألف في شهر آب من عام 2020، بخلاف توقعات الأسواق بانخفاض إلى 895 ألف، وهي أعلى قراءة منذ شهر أيلول من عام 2006 حيث يستمر سوق الإسكان في التعافي من أزمة وباء covid-19.

ارتفاع مطالبات البطالة في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع عدد الأمريكيين المتقدّمين بطلبات إعانات البطالة بمقدار 870 ألفاً في الأسبوع المنتهي في 19 أيلول من عام 2020، مقارنةً بزيادة بلغت 866 ألفاً في الأسبوع السابق وأعلى من توقعات السوق عند 840 ألفاً.

الاقتصاد البريطاني:

تراجع إنتاج السيارات في شهر آب من عام 2020:

انخفض إنتاج السيارات في المملكة المتحدة بنسبة 44.6% عن العام السابق إلى 51.039 وحدة في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بانخفاض بنسبة 20.8% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تعثرت الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج وسط أزمة فيروس Covid-19، مع ضعف الطلب في الأسواق الخارجية الرئيسة.

الاقتصاد الروسي:

تباطؤ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في شهر آب من عام 2020:

انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 4.3% في شهر آب من عام 2020، مقارنةً بانخفاض بنسبة 4.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ثبات السياسة النقدية في شهر أيلول من عام 2020:

أبقى بنك الصين الشعبي أسعار الفائدة ثابتة للشهر الخامس على التوالي في شهر أيلول من عام 2020، حيث يواجه صناع السياسة تحدياً في الحفاظ على التوسع المستقر على مدى السنوات القليلة المقبلة. حيث أظهرت البيانات الاقتصادية الأخيرة أن الاقتصاد قد تعافى بصورة مطردة من صدمات Covid-19، كما أبقى على معدل الإقراض الأساسي لمدة عام دون تغيير عند 3.85%، وعند 4.65% لمدة الخمس سنوات.

اليابان؛ ارتفاع مؤشر النشاط الصناعي في شهر تموز من عام 2020:

ارتفع مؤشر النشاط الصناعي بنسبة 1.3% على أساس شهري في شهر تموز من عام 2020 بعد ارتفاعه بنسبة 6.8% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الثاني على التوالي من الزيادة في النشاط، بعد إعادة فتح الاقتصاد؛ حيث نما الناتج لكل من الإنتاج الصناعي (8.8% مقارنةً بـ 1.9%) وإنتاج البناء (0.5% مقارنةً بانكماشه 1.8%)، وعلى أساس سنوي، انخفض مؤشر النشاط الصناعي بنسبة 10.6% في شهر تموز من عام 2020، بعد انخفاض بنسبة 10.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

أستراليا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر تموز من عام 2020:

ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 2.3% في شهر تموز من عام 2020 على أساس سنوي، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 2.4% في الشهر السابق من العام السابق.

ماليزيا: انخفاض الفائض التجاري في شهر آب من عام 2020:

انخفض الفائض التجاري إلى 3.6 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2020، من 6.04 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته؛ حيث انخفضت الصادرات بنسبة 2.9% مسجلةً 18.94مليار دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بنسبة 7.3% مسجلةً 15.79 مليار دولار أمريكي.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي: مدونة، الحلول الرقمية لمؤسسات الأعمال الصغيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تسيطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مشهد العمل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تمثل هذه المؤسسات أكثر من 90% من مجموع مؤسسات الأعمال في المنطقة، وتساهم في بعض البلدان بنسبة تصل إلى 50% من عمليات التوظيف و70% من إجمالي الناتج المحلي.

لكنها في الوقت ذاته قد تواجه معوقات أمام النمو، ومساهمتها في التوظيف دون المستوى الممكن. ففي كثير من أنحاء المنطقة، تتمثل القيود التي تكبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محدودية فرص الحصول على القروض، وبيئة الأعمال غير المواتية..

تتيح التكنولوجيات الرقمية فرصاً جديدةً لمؤسسات الأعمال هذه حتى تحقق نمواً أسرع. فمن الممكن للتكنولوجيات الناشئة وخدمات الإنترنت عريضة النطاق أن تسهّل تحقيق كفاءات تشغيلية، دفع الابتكار، إضافة إلى النفاذ إلى الأسواق والتمويل، كما يمكن أن تتيح للشركات العمل من بُعد أثناء فترات الإغلاق العام. حيث تساعد على إدماج النساء والشباب في سوق العمل، كما يتحول المستهلكون بسرعة إلى شراء احتياجاتهم عن طريق الإنترنت ويتزايد تفضيلهم للخدمات السريعة والسهلة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لا تزال بطيئة حتى الآن في تبني التكنولوجيا. وسوف تحتاج إلى اعتماد حل رقمي يحافظ على قدرتها التنافسية ويسمح لها بالاستمرار.

كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل مفتاح خلق الوظائف، بإمكان الحكومات أن تساعد في التعجيل بتحولها الرقمي عن طريق وضع استراتيجيات وطنية وتنفيذها حتى تعالج القيود التي تعوق الرقمنة على جانبي العرض والطلب.

فعلى جانب العرض، ينبغي أن تكون الأولوية لإزالة الحواجز أمام المنافسة وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استفادة الجميع من خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية والتكلفة المعقولة. في الوقت الراهن، رغم سهولة وصول البلدان إلى شبكات الألياف البصرية الدولية، فإن كثيراً منها تضع حواجز أمام الاستفادة منها من قَبيل الاحتكارات الحكومية أو القيود على المشاركة الأجنبية وربط النظراء عبر الإنترنت (internet peering). وقد تسبب ذلك، إلى جانب ارتفاع متطلبات الاستثمار الرأسمالي، في إبطاء نشر التكنولوجيات الشبكية المتقدمة ونقاط تبادل الإنترنت (internet exchange points). باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فإن كثيراً من بلدان المنطقة تتسم بإمكاناتها المحدودة في الوصول إلى خدمات شبكة الإنترنت ذات السرعة العالية والنطاق العريض، كما أن خدمات الإنترنت فيها غالباً ما تكون بطيئة ولا يمكن التعويل عليها إضافة إلى أنها مرتفعة التكلفة، مما يعوق استخدام الإنترنت في خلق الأعمال التجارية.

تعتبر الإصلاحات التنظيمية وغيرها من الإصلاحات ضرورية لتيسير تطوير البنى التحتية المالية الرقمية. حيث لا تتيح الخدمات المالية الرقمية الحالية أساساً قوياً للتحول الرقمي، نتيجة البنية التحتية وأدوات قبول المدفوعات الإلكترونية – مثل محطات نقاط البيع، وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري – كما أن معظم أنظمة الدفع غير قابلة للتشغيل البيني. ومن الإصلاحات المطلوبة أيضاً لتحسين لوجستيات التجارة الإلكترونية إمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء، التي لا تستطيع شبكة الإنترنت العمل بدونها. حيث تؤدي مواطن القصور الحالية في لوجستيات التجارة الإلكترونية – أنظمة العنونة الموحدة، وأكواد المناطق، والخدمة البريدية،

والتخليص الجمركي – إلى تأخير التسليم ورفع تكاليف التجارة عبر شبكة الإنترنت.

يمكن أن تؤدي رقمنة الخدمات الحكومية والمشتريات إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتذاء بهذا التوجه نظراً لحجم القطاع العام الكبير في معظم البلدان وانتشار أداء المدفوعات للحكومات أو تَلَقي المدفوعات منها.

على جانب الطلب، فإن فجوة الاستخدام الرقمي – أي التفاوت بين الذين يعيشون في مناطق تغطيها الخدمات عريضة النطاق ولكنهم لا يستخدمون الإنترنت – تزيد مرات عدة على فجوة التغطية. ويشير هذا إلى أن الطلب مقيد بأسباب خلاف عدم توافر خدمات الإنترنت.

لزيادة الطلب على الخدمات الرقمية، ينبغي أن تضع الحكومات برامج لمحو الأمية الرقمية والتوعية، إضافةً إلى تعزيز ثقة المستهلكين عن طريق تقوية أطر الأمن السيبراني، تعريف الهوية الرقمية، وخصوصية البيانات، إلى جانب حماية المستهلك. حيث تشير التقارير إلى أن المستهلكين في بلدان المنطقة لا يثقون في كيفية تعامل المواقع الإلكترونية مع معلوماتهم، وليست لديهم دراية بحقوقهم كمستهلكين. وفي بعض البلدان، لا يملك المستهلكون الأدوات اللازمة لاعتماد الحلول الرقمية نظراً لعدم اتصال قطاعات كبيرة من السكان بشبكة الإنترنت وعدم امتلاكهم لحسابات مصرفية. في أجزاء من المنطقة، حيث تقل ملكية الهواتف الذكية والأجهزة المدعمة بالإنترنت عن المتوسط العالمي.

أخيراً، حتى تتحقق المنافع الرقمية، يجب تعزيز الاستراتيجية الرقمية بإصلاحات في القطاع المالي وبيئة الأعمال، لا سيما تقوية البنى التحتية المالية – أي سجلات ومكاتب الائتمان، وقوانين الإفلاس المحدَّثة، وسجلات الضمانات العينية – إلى جانب دعم الأعمال، كلها سوف تساعد على إتاحة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

أغلقت أسواق المال العربية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض؛ حيث انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 2.96% مسجلاً 2,252.25 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والمصارف، والطاقة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.30% مسجلاً 9,952.63 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والصناعة، والزراعة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 1.26% مسجلاً 10,911.44 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والخدمات والصناعة، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.22% مسجلاً 8,236.17 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والخدمات، والطاقة، كما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.04% مسجلاً 1,585.17 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والخدمات، والصناعة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

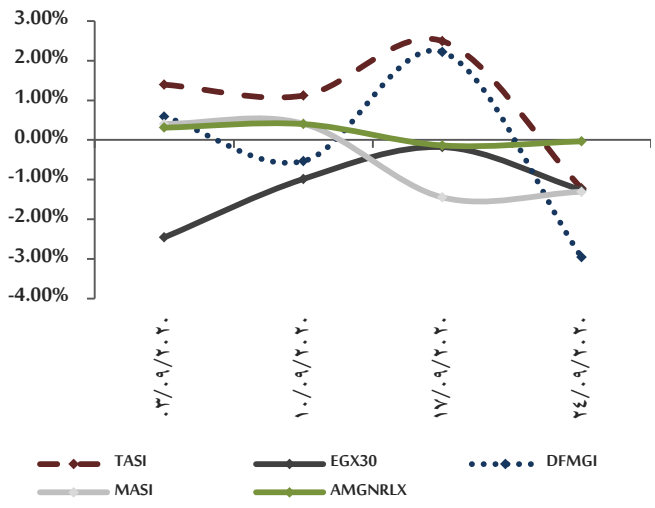

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية لتواصل أطول سلسلة خسارة في العام حيث ما زالت المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية نتيجة فيروس covid-19 الأمر الذي يضغط على معنويات المستثمرين، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا،

والخدمات؛ حيث انخفض مؤشر DJI بنسبة بلغت 1.75% مسجلاً 27,173.96 نقطة، وانخفض مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 0.63% مسجلاً 10,913.56 نقطة، ونخفض مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 1.11% مسجلاً 3,298.46 نقطة.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

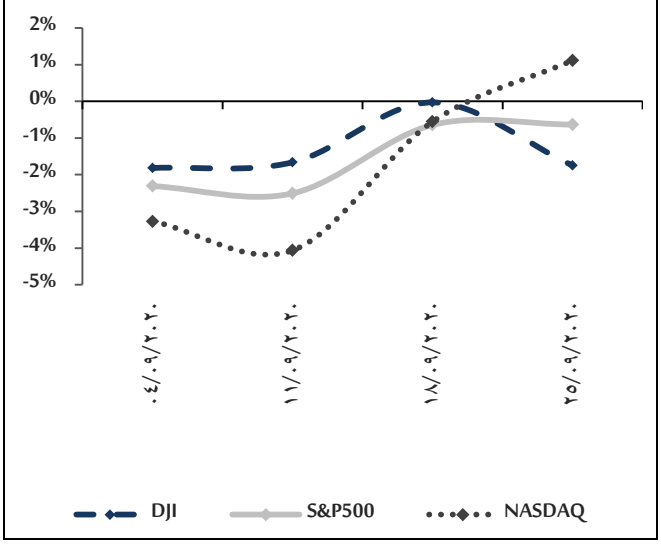

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض تزامناً مع تزايد المخاوف حيال تفشي موجة ثانية من فيروس covid-19 المستجد داخل الدول الأوروبية، واحتمالية إعادة فرض قيود الإغلاق مجدداً، بما من شأنه التأثير سلبياً في الاقتصادات الأوروبية؛ حيث انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 4.99% مسجلاً 4,729.66 نقطة بضغط من قطاعات والصناعة، والمالية، والخدمات، وانخفض مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 4.93% مسجلاً 12,469.20 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات، وانخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة بلغت 2.74% مسجلاً 5,842.67 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والخدمات، والزراعة.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

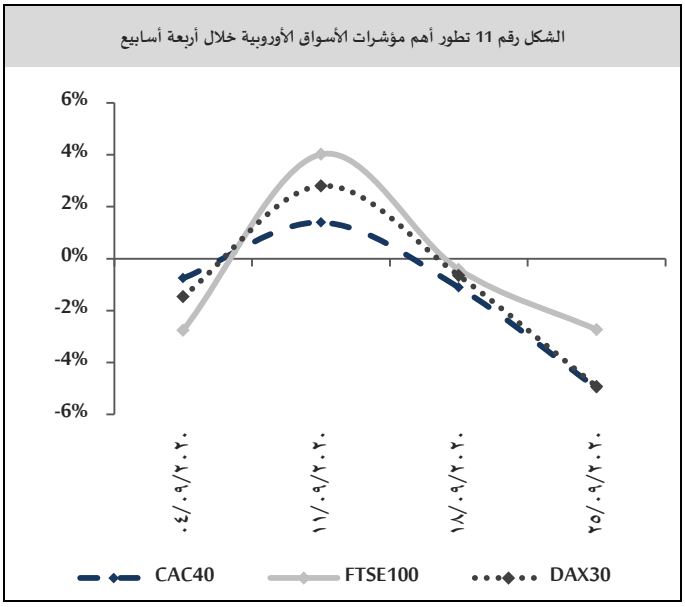

الأسهم الآسيوية:

انخفض مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية في ظل التصاعد المتواصل في أعداد المصابين بفيروس covid-19 في مختلف دول العالم، وهو ما زاد المخاوف حول العودة إلى حالة الإغلاق من جديد في العديد من الدول، وفي الوقت ذاته، كان لتلك المخاوف تأثير سلبي في بعض القطاعات أكثر من غيرها مثل النقل؛ حيث انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 3.95% مسجلاً 11,050.25 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، والنقل، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 3.56% مسجلاً 3,219.42 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات، كما انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 1.70% مسجلاً 5,764.90 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والمالية، والنقل، وانخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.67% مسجلاً 23,204.62 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والنقل، والمصارف.

الشكل رقم 12 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

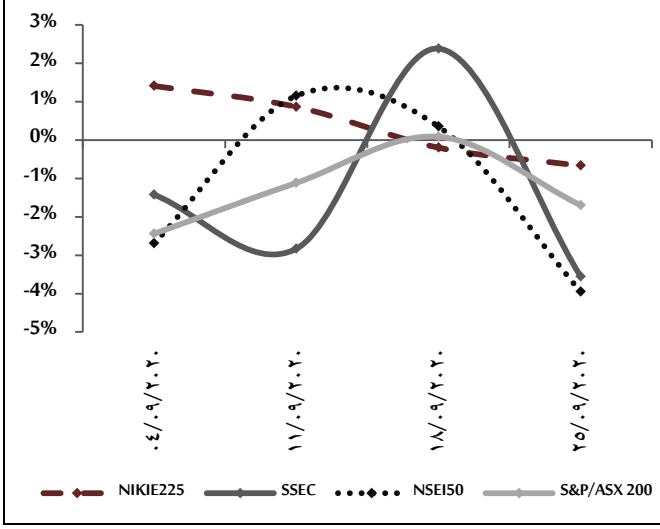

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 1.86% مسجلاً 2,896.83 نقطة بضغط من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والمالية.

الشكل رقم 13 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

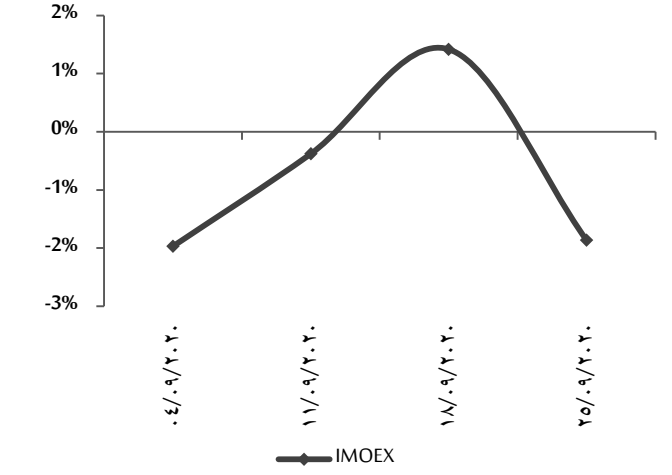

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1769 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1837 دولار أمريكي لليورو) وسط تزايد معدلات الإصابة بـ COVID-19 في الدول الأوروبية ودعوة المفوضية الأوروبية للدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي للموجة الثانية من المرض لكي لا تضطر الدول الأوروبية لفرض قيود الإغلاق الكامل كما حدث في وقت سابق، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1630 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات أظهرت انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في منطقة اليورو على نحو غير متوقع وفق التقديرات الأولية[1].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

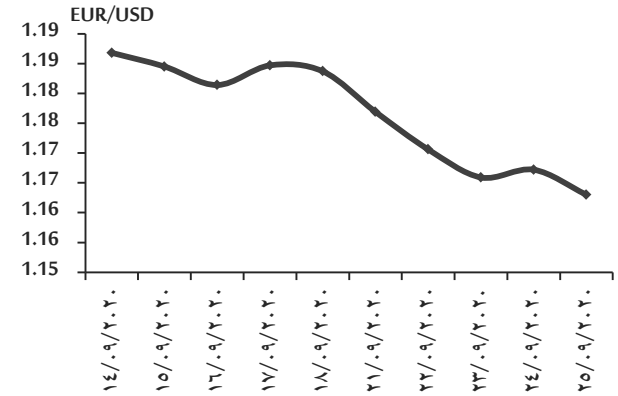

الجنيه الإسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2814 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2915 دولار أمريكي للجنيه) بعد إعلان رئيس الوزراء البريطاني عن إجراءات تقييدية جديدة لمواجهة تفشي COVID-19 مع ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض من جديد، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2722 دولار أمريكي للجنيه وسط عدم إحراز تقدم في مفاوضات البريكست بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي إضافةً إلى تقارير تفيد بأن المفوضية الأوروبية قد وضعت سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون التوصل إلى اتفاق كقاعدة لها خلال إعدادها لتوقعات الخريف، بينما ارتفع في تداولات

[1] أظهرت تقديرات أولية انخفاض مؤشر مديري المشتريات للخدمات في منطقة اليورو إلى 47.6 نقطة في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 50.5 في الشهر السابق من العام ذاته وبأقل من توقعات السوق البالغة 50.5 نقطة.

نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2745 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[1].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

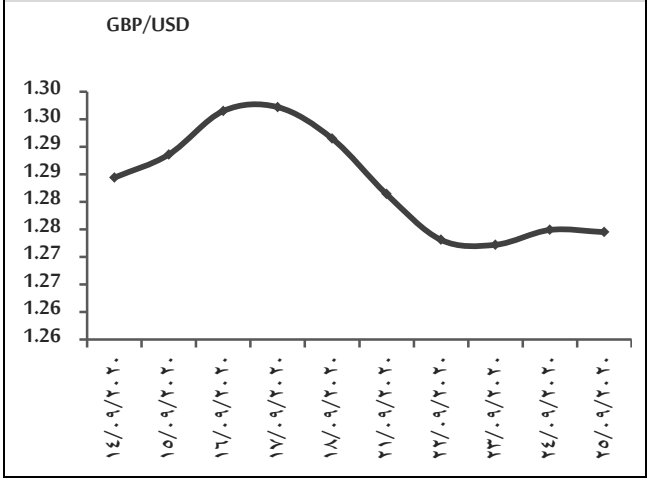

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية عند مستوى 104.64 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 104.55 ين للدولار الأمريكي)، عقب بيانات اقتصادية ضعيفة بانكماش القطاع التصنيعي في اليابان بأدنى من توقعات السوق[2]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 105.60 ين للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[3].

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

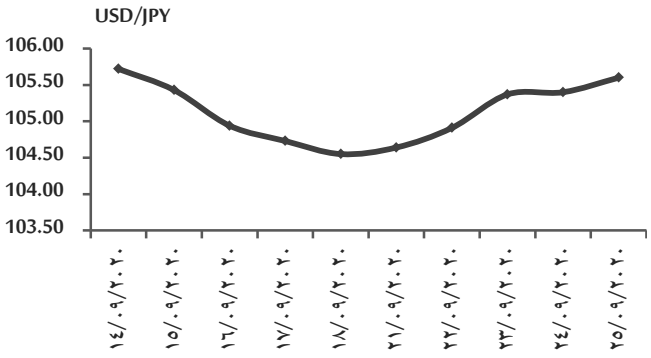

اليوان:

انخفض اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8043 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.7675 يوان للدولار الأمريكي) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي مع ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن وسط تراجع أسواق الأسهم وانحسار شهية المستثمرين للمخاطرة إضافةً إلى تلقيه دعماً من تصريحات أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الإيجابية التي أعلن فيها أنه بمجرد أن ينخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة فلن يستمر الاحتياطي الفيدرالي بالمحافظة على معدلات الفائدة المنخفضة، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.8220 يوان للدولار الأمريكي بعد قيام بنك الصين الشعبي بضخ حوالي 90 مليار يوان صيني في سوق عمليات إعادة التمويل لأجل 14 يوم.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

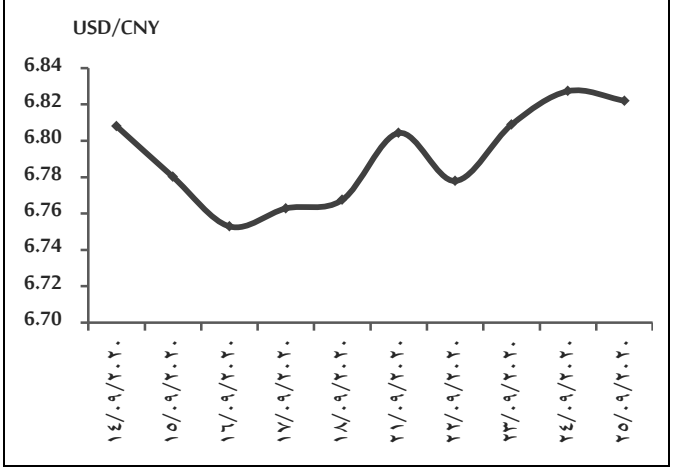

[1] ارتفعت ثقة المستهلك في المملكة المتحدة إلى (-25) نقطة في شهر أيلول من عام 2020 مقارنةً بـ (-27) في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] أظهرت بيانات أولية انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 47.3 نقطة في شهر أيلول من عام 2020 بأدنى من توقعات السوق البالغة 48 نقطة وهو ما يدل على استمرار الانكماش في القطاع التصنيعي.

[3] انخفض مؤشر أسعار الخدمات بنسبة 0.1% في شهر آب من عام 2020 مقارنةً بـ 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق البالغة 1.2%

الروبل الروسي:

انخفض الروبل في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 76.1224 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 75.7440 روبل للدولار الأمريكي) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 78.2164 روبل للدولار الأمريكي متأثراً بانخفاض أسعار النفط واستمرار تضرر الأصول الروسية من تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

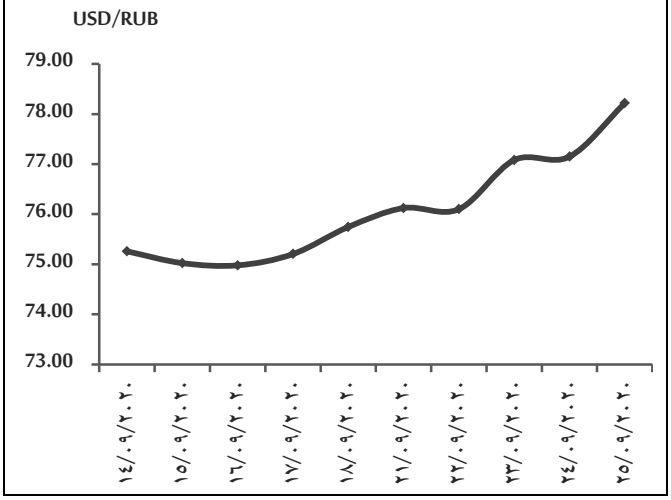

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 10,434.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 10,957.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابعت انخفاضها في منتصف الأسبوع مسجلةً مستوى 10,263.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة في ظل استمرار ارتفاع الدولار الأمريكي مع ارتفاع الطلب عليه وسط تحول الأسواق للعزوف عن المخاطرة بسبب زيادة حالات الإصابة بفيروس COVID-19 والمخاوف من إجراءات عزل جديدة في أوروبا التي تشكل تهديداً للتعافي الاقتصادي العالمي، بينما ارتفعت في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 10,708.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة مع ارتفاع الطلب عليها بعد إعلان أحد كبار المستثمرين أنه استثمر حوالي 500 مليون دولار أمريكي عبر شراء عملة البتكوين الرقمية.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

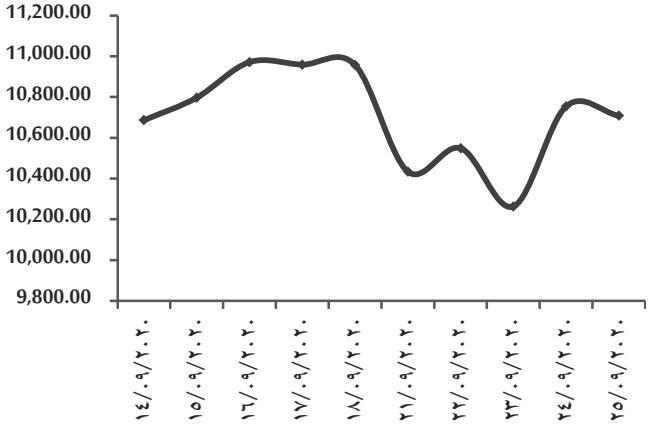

أسعار السلع:

الذهب:

انخفض الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,912.57 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,949.69 دولار أمريكي للأونصة) مع انتعاش الطلب على الدولار الأمريكي مدعوماً بتصريحات أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي وإقبال المستثمرين عليه، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,860.05 دولار أمريكي للأونصة وسط توجه المستثمرين إلى الدولار الأمريكي باعتباره ملاذ آمن نتيجة زيادة مخاوفهم بعد ارتفاع الإصابات بـ COVID-19 والضبابية بشأن حزمة التحفيز الأمريكية القادمة لدعم الاقتصاد وهو ما أدى إلى الضغط على المعدن الأصفر حيث يؤدي ارتفاع الدولار الأمريكي إلى ارتفاع تكلفة السلع المسعرة به –كالذهب- بالنسبة للمشترين الذين يستخدمون عملات أخرى.

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

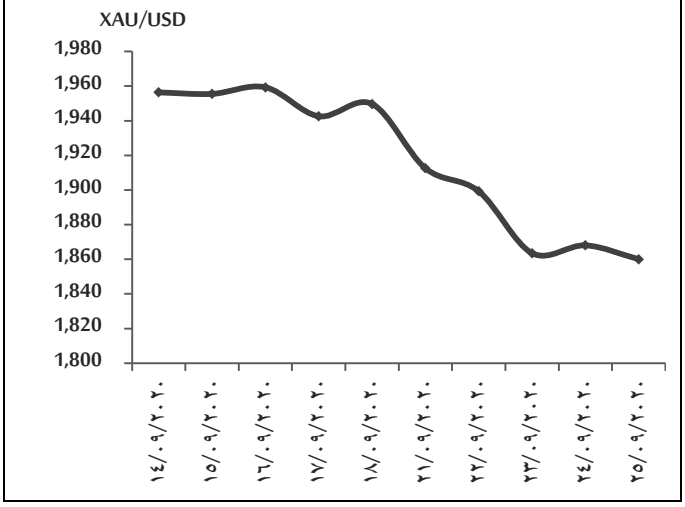

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 41.44 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق عند مستوى 43.15 دولار أمريكي للبرميل في ظل ارتفاع مخاوف المستثمرين بشأن الطلب العالمي على الوقود مع تزايد حالات الإصابة بـ COVID-19 إضافةً إلى قلق الأسواق حول وفرة المعروض وسط عودة محتملة للإنتاج الليبي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 41.92 دولار أمريكي نتيجة انخفاض مخزونات النفط الأمريكية[1].

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

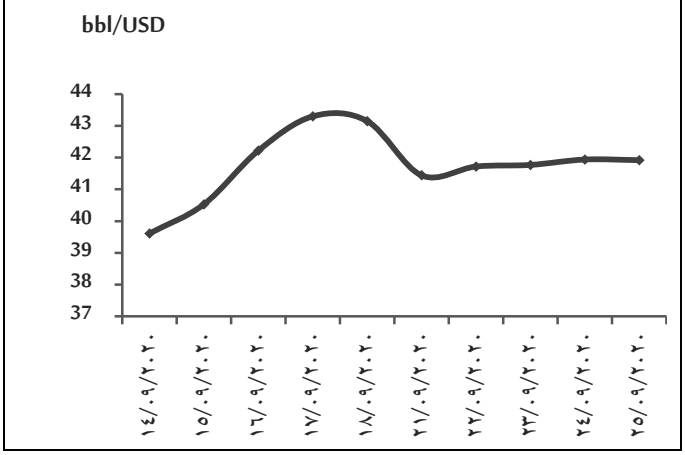

[1] أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام بمقدار 1.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي بـ 2020/09/18.

الغاز الطبيعي

انخفض الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.835 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.048 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.139 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية وسط إعلان النرويج عن انخفاض إنتاجها بنسبة 6.2% إلى 286.8 مليون متر مكعب يومياً في شهر آب من عام 2020 بأعلى من التوقعات بانخفاضه بنسبة 3.9%.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

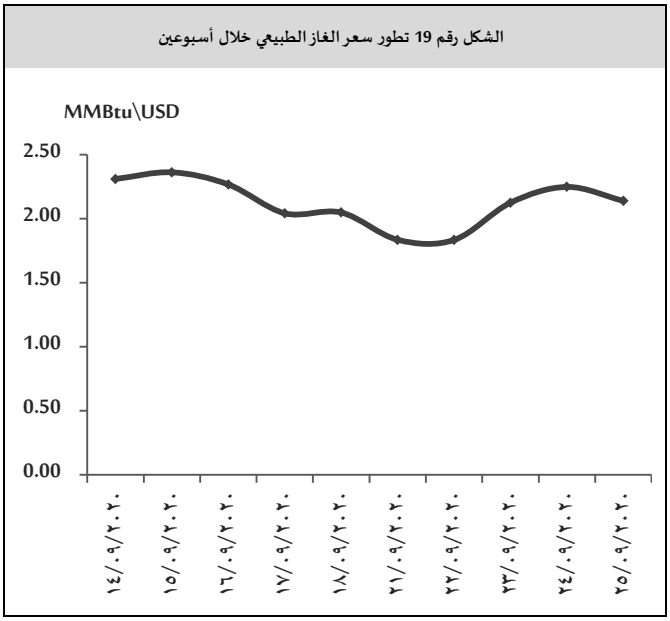

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: ما هي الآثار الاقتصادية لسياسات احتواء الجائحة؟ دليل من السويد:[1]

تبحث هذه الدراسة في الآثار الاقتصادية لسياسات احتواء جائحة Covid-19، من خلال استخلاص الدروس من تجربة السويد خلال فترة الإغلاق الكبير "Great Lockdown". حيث كان نهج السويد أقل صرامة واستند إلى المسؤولية الاجتماعية أكثر من الالتزامات القانونية مقارنة بنظرائها الأوروبيين. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ في الوقت الذي فرضت فيه دول أخرى إغلاقاً صارماً خلال شهري آذار ونيسان من العام الجاري، انخفض النشاط الاقتصادي بدرجة أقل في السويد. حيث انخفض الاستهلاك الخاص والاستثمار في السويد بصورة طفيفة فقط خلال الربع الأول من العام الجاري، على عكس الانخفاضات الكبيرة في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى. كما شهدت السويد انخفاضاً طفيفاً في مؤشرات السفر وفي قطاع الخدمات مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى. ويُظهر التحليل أن هذه التأثيرات يمكن أن تُعزى إلى الاختلافات في استراتيجيات الاحتواء بين السويد ونظرائها. ثانياً؛ عندما بدأت البلدان الأوروبية الأخرى فتح اقتصاداتها في الربع الثاني من العام الجاري، استمرت معدلات العدوى والوفيات الملحوظة في الارتفاع نسبياً في السويد، مع آثار اقتصادية سلبية محتملة. حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للسويد أكثر من نظرائه في بلدان الشمال الأوروبي، وظل عدد الباحثين عن عمل والمستفيدين من خطط العمل قصيرة الأجل مرتفعاً، وانخفض مؤشر النشاط الاقتصادي الشهري لفترة أطول من نظرائه الدوليين. ومع ذلك، كان الانخفاض التراكمي للناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي في السويد أقل مقارنة ببلدان الشمال الأوروبي الأخرى، وبعض هذا الانخفاض كان في الربع الثاني مدفوعاً بانخفاض الصادرات. ثالثاً؛ تُظهر الدراسة أن العوامل الأخرى كانت مهمّة. فقد يكون التنقل في السويد قد انخفض أكثر مما كان متوقعاً من تدابير الاحتواء القانونية المخففة، مما يشير إلى وجود ممارسة طوعية للمسؤولية الاجتماعية والتباعد. إضافة إلى ذلك، يؤثر الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين واضطرابات سلسلة التوريد في الإنتاج بغض النظر عن شدة سياسات الاحتواء. وينعكس هذا الانكماش الحاد في نشاط التصنيع. كما تحدد السمات الهيكلية الأخرى للاقتصاد مثل الأهمية النسبية لصناعة السياحة وحصة الوظائف التي يمكن أداؤها من المنزل الآثار الاقتصادية لاستراتيجية الاحتواء أيضاً. وأخيراً؛ لا يزال اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة بشأن سياسة الاقتصاد الكلي أمراً بالغ الأهمية لتجنب المزيد من النتائج الاقتصادية السلبية. وبصورة عامة كانت استجابة سياسة السويد لمكافحة الآثار الاقتصادية للوباء سريعة وكبيرة ومصممة جيداً. ونظراً لكفاءة مركزها المالي ، كانت في وضع جيد لتقديم دعم كبير في الوقت المناسب للشركات والأسر من خلال خطط التعويض والضمانات والتأجيلات الضريبية المختلفة.

صندوق النقد الدولي: إدارة المخاطر المالية من الشركات المملوكة للدولة:[2]

يُعد ضمان كفاءة الشركات المملوكة للدولة وإدارتها بصورة جيدة أمر بالغ الأهمية لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن الضروري احتواء المخاطر المالية وتخفيف العبء على دافعي الضرائب الناجم من عمليات الإنقاذ المتكررة والكبيرة. تقدم هذه الدراسة تحليل شامل للمخاطر المالية المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة وتقيس أداء هذه الشركات مقارنة بأقرانها وتقييم نقاط ضعفها والأسباب الأكثر شيوعاً لنقاط الضعف من خلال اختبارات الإجهاد، وتحدد القنوات الرئيسة لكيفية قيام الشركات المملوكة للدولة بالتأثير في الميزانيات. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تتمتع الشركات المملوكة للدولة بحضور كبير في البلدان حيث يعمل العديد

[1] **IMF**, What are the Economic Effects of Pandemic Containment Policies? Evidence from Sweden, N.20/191, Sep, 2020.

[2] **IMF**, Managing Fiscal Risks from State-Owned Enterprises , N.20/213, Sep, 2020.

منها في القطاعات الاقتصادية الأساسية كما توفر السلع والخدمات الأساسية. ومع ذلك، فإنها في أسوأ حالاتها يمكن أن تسبب اضطرابات كبيرة في الاقتصاد، بما في ذلك حالات الركود، إلى جانب وضع الحكومات في ضائقة مالية بسبب الحاجة إلى توفير عمليات الإنقاذ. ولكن حتى عند الاستبعاد من السيناريوهات الأسوأ، فإن الأداء الضعيف للشركات المملوكة للدولة سيحد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي. إضافة إلى زيادة العبء على الحكومات إما لأنها ستحتاج إلى دعم الشركة (رأس المال) أو بسبب خسارة الإيرادات (أرباح الأسهم، الضرائب). كما أن الشركات المملوكة للدولة التي تدار بصورة سيئة ستكون أقل استعداداً لإدارة الصدمات التي تزيد من المخاطر المالية على الحكومات. ثانياً؛ الحكومات لديها مجال لتعزيز القدرة على مراقبة الأداء والمخاطر من الشركات المملوكة للدولة بصورة أفضل. ومن الأولويات أن تطلب الحكومات تقديم تقارير موثوقة في الوقت المناسب من هذه الشركات لضمان المساءلة. إضافة إلى ذلك، فإن مقارنة أداء الشركات المملوكة للدولة مع نظرائها في البلدان الأخرى يوفر نقطة انطلاق لتقييم ما إذا كانت الشركة تعمل بكفاءة، وهذا يساعد في تحديد المخاطر المحتملة، والعمل على اتباع نهج أكثر تطلعاً لتقييم المخاطر بصورة أفضل من خلال تحليل تأثير الصدمات المختلفة. ثالثاً؛ هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها للتخفيف من المخاطر. والعنصر الأساسي هو تعزيز الحوافز الصحيحة من قبل المدراء وتجنب قيود الميزانية المرنة، ومن غير المحتمل أن يكون وضع شرط عدم الإنقاذ كافٍ أو ذو مصداقية في معظم البلدان. كما يجب أيضاً استخدام أدوات أخرى، بما في ذلك تحديد أهداف الأداء وحدود الاقتراض، وتعزيز قدرة الحكومة على الإشراف على هذه الشركات. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على مزايا إدراج الشركات المملوكة للدولة في الأهداف المالية. حيث يخلق المزيد من الحوافز للانضباط المالي (ستمارس الحكومات رقابة أكبر على الشركات المملوكة للدولة لضمان التزامها بالأهداف، وسوف تمنع الحكومات من التحايل على الأهداف المالية من خلال تحويل النفقات إلى الشركات المملوكة للدولة) بما في ذلك، تقليل الحوافز للأنشطة شبه المالية غير الممولة. وسيضمن أهداف السياسة المالية العامة بصورة متسقة عبر القطاع العام، على سبيل المثال، الحفاظ على إجمالي الدين العام عند مستويات مقبولة.

اقتصاد الأسبوع:

المغرب: اقتصاد متنوع غني بالموارد:

تقع المغرب شمال أفريقيا، بين الجزائر والصحراء الغربية، مُطلةً على شمال المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها 446.6 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 36 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في المغرب 118.73 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 118 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.1% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 60.5% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 27.5%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

تباطأ النمو الاقتصادي السنوي في المغرب بصورة حادة مسجلاً معدل 0.1% في الربع الأول من العام 2020، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 2.1% في الربع الرابع من العام 2019، متأثراً بتداعيات جائحة فيروس COVID-19، كما استمرت الأحوال الجوية السيئة في التأثير في القطاع الزراعي.

معدل التضخم:

ارتفعت أسعار المستهلكين في المغرب بنسبة 0.9% في شهر آب من عام 2020، بعد تراجعها بمعدل 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انتعشت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والتبغ، على أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في المغرب مسجلاً معدل 1.4% في شهر آب من عام 2020، بعد انخفاضه بمعدل 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في المغرب إلى 12.3% في الربع الثاني من العام 2020، مقارنةً بمعدل 10.5% في الربع السابق من العام ذاته، كما ارتفع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل ليبلغ 1.47 مليون شخص في الربع الثاني من العام 2020.

العجز التجاري:

سجلت المغرب عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 1.47 مليار دولار أمريكي في شهر تموز من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 1.36 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 8.4% لتبلغ 1.93 مليار دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 2% لتبلغ نحو 3.4 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في المغرب لتبلغ 31.47 مليار دولار أمريكي في شهر تموز من العام 2020، مقارنةً بـ 31.44 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وبقيت احتياطيات الذهب عند مستوى 22.1 طن في الربع الثاني من العام 2020.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في المغرب ليبلغ نحو 56.4 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بـ 55 مليار دولار أمريكي الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 66.1% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل المغرب المرتبة 53 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 75 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** المغرب عند المستوى **BBB-** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Ba1** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً، في حين تصنفها وكالة **Fitch** عند المستوى **BBB-** مع نظرة مستقبلية سلبية.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% -31.7 Q2	%-9.1 Q2	% 0.4 Aug	% 1.3 Aug	%8.4 Aug	%0.25 Sep	-63.6	مليار دولار أمريكي	Jul
منطقة اليورو	%- 11.8 Q2	%- 14.7 Q2	%-0.4 Aug	%-0.2 Aug	%7.9 Jul	%0 Sep	27.9	مليار يورو	Jul
المملكة المتحدة	%-20.4 Q2	%-21.7 Q2	% -0.4 Aug	%0.2 Aug	%4.1 Jul	%0.1 Sep	1.1	مليار جنيه استرليني	Jul
روسيا	%0.3 Q4	%-8 Q2	% 0 Aug	%3.6 Aug	%6.4 Aug	%4.25 Sep	4.25	مليار دولار أمريكي	Jul
الصين	%11.5 Q2	%3.2 Q2	%0.4 Aug	%2.4 Aug	%5.6 Aug	%3.85 Aug	58.93	مليار دولار أمريكي	Aug
اليابان	%-7.9Q2	%-9.9 Q2	%- 0.1 Aug	%0.2 Aug	%2.9 Jul	%-0.1 Sep	248.3	مليار ين ياباني	Aug
تركيا	% -11 Q2	%-9.9 Q2	%0.86 Aug	%11.77 Aug	%13.4 Jun	%10.25 Sep	-2.69	مليار دولار أمريكي	Jul
الهند	%0.70 Q1	%-23.9 Q2	% 0.52 Aug	%6.69 Aug	%11 Jun	%4 Aug	-6.77	مليار دولار أمريكي	Aug
استراليا	%-7 Q2	%-6.3 Q2	%-1.9 Q2	%-0.3 Q2	%6.8 Aug	%0. 25 Sep	4.60	مليار دولار استرالي	Jul
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%-0.2 Aug	%3.4 Aug	%9.6 Q2	%8.75 Sep	-2.3	مليار دولار أمريكي	Jul
الأردن	%2.1 Q1	%1.3 Q1	%0.1 Aug	%-0.6 Aug	%23 Q2	%2.5 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Jun
لبنان	%-4 Q1 2019	%-5Q2 2019	%3.61 Aug	120.03 % Aug	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.57	مليار دولار أمريكي	Jun